

ا. مقدمة

سجل إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، ارتفاعاً قدره 27 مليار ليرة، ليبلغ قيمة 1600 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- أيار 2012 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011 حيث بلغ 1574 مليار ليرة. من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور 1113 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- أيار 2012، بانخفاض 58 مليار ليرة أو 5 بالمائة عن مبلغ 1171 مليار ليرة المدفوع في الفترة نفسها من عام 2011. إن المبلغ المدفوع في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2012 والبالغ 1113 مليار ليرة يتضمن 88 مليار ليرة مخصصة لتغطية دفعات فروقات متنوعة، وذلك مقارنة بمبلغ أكبر في الفترة نفسها من العام الفائت قدره 174 مليار ليرة من أصل مجموع المبلغ المدفوع والبالغ في حينها 1171 مليار ليرة. لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة، يسجل مجموع الرواتب والأجور 997 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-أيار 2011 مقارنة مع 1025 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، أي بزيادة 3 في المائة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم 1: تأثير دفع الفروقات على الرواتب و الأجور

2011/2012	ك2-أيار 2012	ك2-أيار 2011	مليار ليرة لبنانية
-5%	1113	1171	الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)
3%	1025	997	الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ا. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، محققاً ما نسبته 20 في المائة خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني وأيار 2012، وذلك بانخفاض عن النسبة المسجلة خلال الفترة المقابلة من عام 2011 البالغة 25 في المائة.

جدول 2: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها		نفقات أخرى /8		التقديمات الاجتماعية /7		التعويضات /6		مخصصات الرواتب والأجور		(مليار ل.ل.)
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	
ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	ك-2-أيار	
973	1063	2	1	268	247	31	29	672	786	الجهاز العسكري
607	700	1	0	170	157	20	20	416	523	الجيش
268	290	0	0	78	73	10	8	181	209	قوى الأمن الداخلي /1
47	54	1	1	11	12	1	1	34	40	قوى الأمن العام /2
50	19	0	0	9	5	1	1	41	14	قوى أمن الدولة /3
306	292	0	0	0	0	24	26	282	266	الجهاز التربوي
297	200	107	50	2	2	28	29	160	120	الجهاز المدني /4
91	35	91	35							تعاونية موظفي الدولة
24	18									الجمارك /5
1600	1574	109	51	270	249	83	84	1113	1171	إجمالي الإنفاق

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

- (1) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
- (2) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
- (3) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
- (4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
- (6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
- (7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
- (8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاقد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كرتب عمل

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

بلغ الانخفاض السنوي في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري 14 في المائة، وقد جاء بشكل أساسي نتيجةً لتسديد (أ) تعويضات خدمة الميدان من خلال دفعة واحدة في شباط 2011 بقيمة 51,7 مليار ليرة، و(ب) تسديد الدفعة السادسة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب للجهاز العسكري عن الأعوام 1996-1998¹ في كانون الثاني-أيار 2011 بقيمة 117 مليار ليرة. في المقابل، لم يتم دفع تعويضات خدمة الميدان خلال فترة كانون الثاني-أيار من العام الحالي في حين بلغت فروقات سلسلة الرتب والرواتب 33 مليار ليرة في الفترة المذكورة. وعند استثناء هاتين الدفعتين، ترتفع مدفوعات الجهاز العسكري بقيمة 22 مليار ليرة نتيجة تطويع

¹ تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009، ص 18-19.

2500 عنصر إضافي في قوى الأمن الداخلي عام 2011، الأمر الذي بدأ تأثيره في الرواتب يظهر بشكل ملحوظ ابتداءً من آب 2011.

B.iii الجهاز التربوي

على صعيد الجهاز التربوي، إن الارتفاع الذي بلغت نسبته 10 بالمائة في كانون الثاني - أيار 2012 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2011 نتج بشكل أساسي عن دفعة بقيمة 20.3 مليار ليرة² تمت في كانون الثاني 2012، وهي عائدة إلى فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية³ المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

C.iii الجهاز المدني

على صعيد الجهاز المدني، جاء الارتفاع البالغ 33 بالمائة بشكل أساسي نتيجة الدفعات العائدة لتغطية فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية عن الأعوام 2005-2009⁴ بقيمة 17 مليار ليرة، إضافة إلى تأخير تسديد 12 مليار ليرة تمثل دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998، والتي كان يتوجب دفعها قبل نهاية العام 2011.

أما من منظار التصنيف الإداري⁵، فقد جاءت أبرز الزيادات خلال هذه الفترة في الفئات التالية: (1) الدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، (2) الدبلوماسيين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى (3) القضاة⁶، والتي شهدت ارتفاعاً بقيمة 9 مليار ليرة، 7 مليار ليرة و15 مليار ليرة على التوالي.

- تعود زيادة المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين في الخارج إلى مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية حيث شهدت الفترة الممتدة بين كانون الثاني وأيار 2012 دفع مبلغ 5 مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام 2010، إضافة إلى مبلغ 9 مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض الدفعات العائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998.

- جاء نمو المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية في بيروت نتيجة دفع مبلغ 7 مليار ليرة في نيسان 2012 بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية⁷.

² تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم 2011/7341 الذي سمح بدفع مبلغ قدره 30 مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين 2010/1/1 و2011/10/31.

³ بموجب القانون 2011/159- الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتباراً من 2010/1/1 ودرجتين استثنائيتين اعتباراً من 2011/1/1. تجدر الإشارة إلى أنه لهذا القانون أثراً دائماً أيضاً، إذ وابتداءً من 2012/1/1 سيتم دمج قيمة الأربع درجات الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.

⁴ لمزيد من المعلومات حول هذه الفروقات يمكن مراجعة المربع رقم 2 في تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها عن شهر شباط 2012.

⁵ التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

⁶ بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.

⁷ بمقتضى المرسوم 2011/7341.

ولدى احتساب مبلغ 9 مليار ليرة المدفوع للدبلوماسيين خارج لبنان، يصبح مجموع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المدفوعة لصالح الدبلوماسيين بين كانون الثاني وأيار 2012 حوالي 17 مليار ليرة كما هو مذكور في تحليل التصنيف الاقتصادي.

- تعود زيادة المدفوعات لصالح القضاة من 17,4 مليار ليرة في كانون الثاني - أيار 2011 إلى 32,6 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2012 إلى مسألة توقيت الدفعات المتعلقة بفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998 والبالغة 4,2 مليار ليرة في العام 2012 مقابل لا شيء في العام 2011. أما الزيادة المتبقية والبالغة 11 مليار ليرة، فتعود لارتفاع رواتب القضاة (المدنيين والروحانيين) عقب اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم⁸ في آب 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مخصصات الرواتب والأجور لعناصر الجهاز المدني قد تم دفعها بموجب سلف خزينة⁹.

IV. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة 21 مليار ليرة، من 249 مليار ليرة بين كانون الثاني وأيار 2011 إلى 270 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2012، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة للجيش (+13 مليار ليرة). ارتفعت الدفعات المقدمة إلى قوى الأمن الداخلي (+4 مليار ليرة) مقابل انخفاض دفعات قوى أمن الدولة (-4 مليار ليرة). أما سبب الزيادة فيعود لارتفاع الدفعات المتعلقة بكل من المنح التعليمية (+38 مليار ليرة) و تقديمات المرض والأمومة (+2,4 مليار ليرة)، مقابل انخفاض الدفعات المخصصة للتقديمات الاستشفائية (-21 مليار ليرة).

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"¹⁰، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، بشكل ملحوظ في فترة كانون الثاني - أيار 2012 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011. ويعود

7 بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم 6873 تاريخ 18 تشرين الثاني 2011.
8 بموجب القانون رقم 173 تاريخ 2011/8/29. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة المربع رقم 2 في تقرير الرواتب والأجور لكانون الأول 2011.

9 بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم 6622 تاريخ 2011/10/19، مرسوم رقم 6752 تاريخ 2011/10/29، مرسوم رقم 6823 تاريخ 2011/11/16، مرسوم رقم 6827 تاريخ 2011/11/16، مرسوم رقم 6840 تاريخ 2011/11/17، مرسوم رقم 6873 تاريخ 2011/11/18، مرسوم رقم 7034 تاريخ 2011/12/3 و مرسوم رقم 7359 تاريخ 2012/1/9.

¹⁰ يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (1) المكافآت، (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث يعود مبلغ 61 مليار ليرة¹¹، من أصل مبلغ 91 مليار ليرة الذي تم تحويله في كانون الثاني - أيار 2012 إلى تعاونية موظفي الدولة، إلى مشروع موازنة 2011، مقابل تحويل مبلغ 35 مليار ليرة فقط في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2011.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً بلغ 6 مليار ليرة في فترة كانون الثاني - أيار 2012 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2011، وذلك نتيجة تسديد فروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام 1996-1998 بين كانون الثاني وأيار 2012 والتي بلغت حوالي 9,3 مليار ليرة. تجدر الإشارة إلى أن تسديد هذه الدفعات قد تم من حساب الأمانات كما جرت العادة بالنسبة إلى الرواتب والأجور العائدة للجمارك.

¹¹ تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30، الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام 2011.